

البطالة وانعكاساتها على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي

Unemployment and its implications for Family Stability and Social Cohesion

توفيق بن يمينية	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)	البريد الإلكتروني: Toufik.benyamina@univ-alger2.dz
-----------------	--	--

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية البطالة وانعكاساتها على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي، باعتبارها ظاهرة سوسيو-اقتصادية مركبة تتجاوز بعدها الاقتصادي لتؤثر في البنية الاجتماعية والنفسية والقيمية للأسرة. تنطلق الدراسة من مقارنة سوسولوجية-اقتصادية تبرز أن البطالة ليست مجرد غياب عن العمل، بل هي حالة من الاختلال البنوي في سوق العمل تعكس تحولات عميقة في أنماط الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. وتبين النتائج أن البطالة تؤدي إلى ضغوط اقتصادية مباشرة على الأسرة، وإعادة توزيع الأدوار داخلها، وتراجع السلطة التقليدية للمعيل، إضافة إلى آثار نفسية تتمثل في التوتر والقلق وفقدان المكانة الاجتماعية. كما تؤثر على التنشئة الاجتماعية للأبناء، وعلى أنماط التضامن الأسري، مما قد يؤدي إلى إضعاف التماسك الاجتماعي على المدى الطويل. وفي المقابل، تظهر الأسرة قدرات تكيف من خلال استراتيجيات مثل التضامن الداخلي، والعمل غير الرسمي، والعمل المنزلي، والدعم الأسري الممتد. وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة آثار البطالة تتطلب سياسات عمومية شاملة، خاصة في مجالات التشغيل والحماية الاجتماعية، لضمان استقرار الأسرة وتعزيز تماسك المجتمع.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الأسرة، الاستقرار الأسري، التماسك الاجتماعي، الضغوط الاقتصادية.

Abstract :

This study addresses the issue of unemployment and its implications for family stability and social cohesion, considering it as a complex socio-economic phenomenon that goes beyond its economic dimension to affect the social, psychological, and value structures of the family. The study adopts a socio-economic approach, emphasizing that unemployment is not merely the absence of work, but rather a structural imbalance in the labor market that reflects deep transformations in production patterns and social organization. The findings show that unemployment leads to direct economic pressure on the family, a redefinition of internal roles, and a decline in the traditional authority of the breadwinner, in addition to psychological effects such as stress, anxiety, and loss of social status. It also affects children's socialization processes and family solidarity patterns, which may weaken social cohesion in the long term. On the other hand, families develop coping strategies such as internal solidarity, informal employment, home-based work, and extended family support. The study concludes that addressing the impacts of unemployment requires comprehensive public policies, particularly in employment and social protection, in order to ensure family stability and strengthen social cohesion.

Keywords: Unemployment, Family, Family stability, Social cohesion; Economic pressure

■ **مقدمة:**

تعد البطالة من أبرز الظواهر السوسيو-اقتصادية التي فرضت حضورها بقوة في المجتمعات المعاصرة، لما لها من آثار تتجاوز المجال الاقتصادي الضيق لتطال البنية الاجتماعية برمتها، وعلى رأسها الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في البناء الاجتماعي. فهي لا تُحتزل في كونها انقطاعاً عن العمل أو فقداناً للدخل فقط، بل تمثل وضعاً اجتماعياً مركباً يعكس اختلالاً في علاقة الفرد بالمجتمع، ويؤدي إلى إعادة تشكيل أدواره ومكانته داخل النسق الاجتماعي والأسري على حد سواء (Becker, (1964)؛ (Jahoda, (1982)

وتزداد أهمية هذه الظاهرة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها سوق العمل العالمي، بفعل العولمة الاقتصادية وإعادة هيكلة أنماط الإنتاج والتطور التكنولوجي المتسارع، مما جعل البطالة تتخذ أبعاداً بنوية أكثر تعقيداً. وقد ساهم هذا السياق في إعادة إنتاج أنماط جديدة من الإقصاء المهني والاجتماعي، ترتبط بمدى ملائمة رأس المال البشري لمتطلبات الاقتصاد الحديث، وهو ما يفسر تزايد عدم الاستقرار في سوق العمل. (Beck, (2000) ; Phelps(1972)

وفي هذا الإطار، تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن البطالة لم تعد مجرد خلل ظرفي في التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، بل أصبحت تعبيراً عن تحولات عميقة في بنية المجتمع الحديث، حيث يتداخل الاقتصادي بالاجتماعي بشكل وثيق، مما يجعل من البطالة ظاهرة سوسيو-اقتصادية بامتياز. هذا التداخل ينعكس بشكل

مباشر على الأسرة باعتبارها المجال الأول لتلقي آثار هذه التحولات، سواء من حيث الاستقرار المادي أو التوازن النفسي والعلاقات الداخلية (Castells, (2010)؛ (Giddens, (2006)

كما أن تراجع مركزية العمل في تحديد الهوية الاجتماعية للفرد في المجتمعات الحديثة جعل من البطالة عاملاً أكثر تأثيراً على المستوى الرمزي والاجتماعي، حيث ترتبط بفقدان المكانة الاجتماعية وتراجع الاندماج داخل المجتمع، وهو ما ينعكس بدوره على تماسك الأسرة واستقرارها الداخلي (Durkheim, (1897)؛ (Jahoda, (1982)

وانطلاقاً من هذا التصور، فإن فهم البطالة يقتضي مقارنة سوسيولوجية-اقتصادية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات البنوية التي يعرفها المجتمع المعاصر، وتحلل في الوقت نفسه انعكاساتها العميقة على الأسرة باعتبارها المجال الأكثر حساسية وتأثراً بهذه التحولات، والأكثر تعبيراً عن تداعياتها الاجتماعية.

1. مفهوم البطالة في المقاربة السوسيو-اقتصادية

تُعد البطالة من المفاهيم المركزية في تحليل البنية السوسيو-اقتصادية للمجتمعات المعاصرة، حيث لا يُنظر إليها فقط كحالة اقتصادية تتمثل في غياب العمل أو عدم الاندماج في سوق الشغل، بل كظاهرة اجتماعية مركبة تعكس طبيعة العلاقات بين الفرد وسوق العمل من جهة، وبين الفرد والمجتمع من جهة أخرى. فالبطالة في هذا الإطار ليست مجرد نقص في فرص التشغيل، وإنما هي تعبير عن اختلال في آليات توزيع العمل داخل المجتمع، وما يترتب عن ذلك من آثار تمس المكانة الاجتماعية والدور الوظيفي للفرد. (Becker, (1964)

ومن منظور سوسيولوجي، يُنظر إلى البطالة باعتبارها حالة من “الاندماج المهني” التي تؤدي إلى تعطيل أحد أهم أدوار الفرد داخل النسق الاجتماعي، وهو دور الإنتاج والمساهمة في الدورة الاقتصادية. هذا التعطيل لا يبقى محصوراً في البعد الاقتصادي، بل يمتد إلى إعادة تشكيل هوية الفرد الاجتماعية، حيث يرتبط العمل في المجتمعات الحديثة بالمكانة الاجتماعية والاعتراف والاندماج داخل الجماعة. (Giddens, (2006)

كما تؤكد المقاربة السوسيو-اقتصادية أن البطالة تعكس تداخلاً عميقاً بين البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية، إذ إن أي خلل في سوق العمل ينعكس مباشرة على العلاقات الاجتماعية، خاصة داخل الأسرة، باعتبارها الوحدة الأولى التي تتلقى آثار هذا الخلل. وبالتالي، فإن البطالة لا تُفهم فقط من خلال مؤشرات اقتصادية مثل معدل البطالة أو النمو، بل من خلال آثارها الاجتماعية التي تشمل التهميش، ضعف الاندماج، وتراجع رأس المال الاجتماعي. (Coleman, (1988)

وفي هذا السياق، تُعد البطالة مؤشراً على اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، لكنها في الوقت نفسه تعبير عن تحولات بنوية أعمق مرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد، وتطور التكنولوجيا، والعولمة، وهو ما يجعلها ظاهرة ديناميكية متغيرة وليست حالة ثابتة. كما أن هذا البعد البنوي يجعل من البطالة عاملاً مؤثراً في

إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وخاصة داخل الأسرة التي تُعد المجال الأكثر حساسية لهذه التحولات. (Castells, 2010)

وبذلك، فإن مفهوم البطالة في المقاربة السوسيو-اقتصادية يتجاوز المعنى التقليدي الضيق المرتبط بعدم وجود عمل، ليشمل أبعادًا اجتماعية وثقافية ونفسية، تجعل منه ظاهرة متعددة المستويات تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع البنى الاجتماعية، بما ينعكس بشكل مباشر على استقرار الأسرة وتماسك المجتمع.

2. البطالة كظاهرة بنيوية في المجتمعات الحديثة:

ليس المقصود بالاستخدام التام أن يكون مستوى البطالة مساويا للصففر، إذ عادة يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين فيه عن العمل. وإلى جانب البطالة توجد أيضا فراغات العمل **Job Vacancies**، وعلى ذلك، لا تناقض في القول إن سوق العمل في حالة توازن رغم وجود طلبات عمل (بطالة)، وإلى جانبها فراغات عمل، طالما يتطلب من العمال العاطلين عن العمل البحث عن فرص العمل، كما يتطلب وقتا من أصحاب الأعمال حتى يتمكنوا من استئجار عمال جدد. وهذا هو السبب في وجود بعض العمال الذين يعانون من بطالة احتكاكية، وإلى جانبها بعض فراغات عمل غير مملوءة.

تحاول نظريات البطالة في البحث عن فرص العمل، وتعرف البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرص العمل من قبل كل من العمال وأصحاب الأعمال في أسواق تسودها معلومات غير تامة (**Imperfect**)، وأن الحصول على مثل هذه المعلومات يتطلب ثمنا باهظا، وعلى ذلك فإن التعرف على حالة أسواق العمل يتطلب إجراءات بحث أوسع مما هو عليه في باقي الأسواق التي تعلن فيها عن الأسعار يوميا. وفي الغالب لا يعتبر كافيا الاعتماد على الأسعار المعلنة في واجهات إعلانات العمل لمعرفة معدلات الأجر السائدة عن خدمات نوع معين من العمل.

وتعتمد نظريات البطالة في البحث عن فرص العمل على أساس المفاضلة النظرية، إذ تفترض أن العمال وأرباب الأعمال يحاولون تحقيق أعلى منفعة ممكنة. فرغم أن عمليات البحث عن فرص العمل تؤدي أكلها في الحصول على معلومات جديدة، إلا أنها في نفس الوقت تتضمن تحمل تكاليف جديدة.

فبالنسبة للعمال تتمثل الفرصة البديلة في البحث عن فرص العمل بالوقت المضحي به سواء كان ذلك من وقت الراحة أو وقت العمل، إضافة إلى التكاليف التي يتحملها العامل في عمليات البحث عن فرص العمل. وعندما يحصل العامل العاطل على فرصة عمل عند معدل أجر معين، يجب عليه تقدير التكاليف والمنافع المترتبة على قبول العمل. وتتمثل هذه المنافع في القيمة الحالية للدخل الإضافي المتوقع الحصول عليه خلال السنوات المقبلة في مكان عمله الجديد، أما التكاليف فتتمثل في القيمة المتوقعة من الدخل الجديد عند البحث مدة أطول وما قد ينجم عنه من الحصول على فرصة عمل أفضل. ويعتمد الدخل المتوقع من عملية البحث عن فرص العمل على تقدير العامل لأفضل عرض يمكنه الحصول عليه والوقت المطلوب في العثور عليه. ففي بداية عملية البحث عن

فرص العمل يبني العامل رأيه على الأجر الحقيقي الذي يمكنه الحصول عليه على ضوء خبرته السابقة في العمل، ولكن عندما تبدأ عملية البحث عن العمل سيعيد النظر في هذا التقدير على أساس الأجر النقدي الذي يحصل عليه. وعلى ذلك يبني العامل العاطل قراره على الأجر الحقيقي السابق. وعادة لن يتقبل العمل بأجر أقل منه، إلا أنه قد يضطر إلى قبول العمل بأجر دونه إذا طالت فترة بقاءه عاطلا عن العمل.

وتشير نظرية البطالة في البحث عن فرص العمل إلى أن العاطلين عن العمل قد يرفضون فرص العمل المقدمة إليهم بسبب عدم توفر المعلومات التامة في سوق العمل، إذ قد يعتقدون أنهم بإمكانهم الحصول على أجر أفضل، لأنهم لا يدركون أن ظروف السوق قد تغيرت وأن معدل الأجر التوازني قد تغير. ويبيّن التحليل النيو كلاسيكي أن الانخفاض في الطلب الكلي يقابله انخفاض في الأجر النقدي ومستويات الأسعار. وعلى ذلك، إذا فشل العامل العاطل عن إدراك حقيقة أن معدل الأجر النقدي التوازني قد انخفض، ففي هذه الحالة سيقضي فترة أطول عاطلا عن العمل، ومن ثم سيرتفع معدل البطالة الذي يعتمد على عدد العاطلين عن العمل وطول فترة بقاء العمال عاطلين عن العمل.

-وفي مجال النموذج الكلي تساعد نظرية البطالة في البحث عن فرص العمل على توضيح: المستوى التوازني للبطالة وفراغات العمل، وكذلك توضيح التوازن عند مستوى الاستخدام التام في سوق العمل. انحراف البطالة وفراغات العمل عن مستويهما التوازني نتيجة الهزات العشوائية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، موضحة بذلك الإدراك الخاطئ حول مستويات الأجور والأسعار.

✓ البطالة الهيكلية:

يقصد بتعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية أن بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة، وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال وصناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن عندما يزيد فيه الطلب على العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسع، أي القطاعات النامية.

وفي هذه الحالة سيتحول العمال في القطاعات التي أصابها التقلص إلى القطاعات النامية استجابة للتغيرات في معدل الأجر، إلا أن مثل هذه الإجراءات أو التعديلات تحتاج وقتا، وقد تبقى غير مكتملة، خاصة وأن العمال الذين تم الاستغناء عنهم يتمتعون بمهارات مختلفة ويسكنون في مناطق مختلفة عن تلك المناطق التي وجدت فيها فرص عمل جديدة، كما أن إعادة التأهيل يتطلب وقتا قد يكون طويلا، كذلك فإن بعض العمال الذين تعرضوا إلى البطالة سيواجهون صعوبات في إيجاد مساكن جديدة، أو أنهم يفضلون البقاء في المناطق التي تعودوا السكن فيها. ويعرف هذا النوع من البطالة باسم البطالة الهيكلية. وقد يساهم التغير في المعرفة الفنية (التكنولوجيا) في خلق بطالة هيكلية نتيجة تغير ميزان الطلب والعرض في بعض أسواق السلع. كما تؤدي معدات توفير العمل (labor saving equipment) إلى تخفيض طلب المؤسسة لأنواع معينة من العمل وعلى عنصر العمل بشكل عام، ما لم يواكب الطلب على العمل زيادة في إنتاجية العمل.

إن توزيع طلبات العمل (البطالة) وفراغات العمل على الصناعات الفردية والقطاعات الاقتصادية في الدولة من شأنه تحديد المستوى الكلي للبطالة وفراغات العمل داخل الاقتصاد الكلي. وعموماً يبقى مستوى البطالة موجباً، طالما أن بعض القطاعات الاقتصادية تواجه زيادة في عرض العمل، حتى وإن كانت قطاعات أخرى تواجه زيادة في الطلب على العمل.

وبالإضافة إلى مسببات البطالة الهيكلية والاحتكاكية يوجد أيضاً نسبة من العاطلين لأسباب صحية أو نتيجة أوضاع خاصة في العمل (طبيعة العمل) تجعل من الصعب على العمال الاستمرار في العمل، وعادة تصنف هذه المجموعات من العاطلين تحت البطالة الاحتكاكية.

ولذلك فإن التحليل النيوكلاسيكي حول مستوى البطالة وفراغات العمل لا يعني أن أسواق العمل تبقى دائماً في حالة اختلال دائم، إذ إن توازن سوق العمل الكلية لا يتناقض مع مفهوم وجود البطالة الاحتكاكية وفراغات العمل، إلا أنه على مستوى التحليل الجزئي يكون التوازن في سوق العمل الفردية في حالة تغير دائم استجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب والعرض والتي تحمل صفة الاقتصاد الحركي.

3. البطالة الهيكلية والتحول في سوق العمل:

تُعد البطالة الهيكلية أحد أبرز الأشكال المعاصرة للبطالة في ظل التحولات العميقة التي يعرفها سوق العمل، حيث ترتبط هذه الظاهرة بوجود خلل بنيوي بين خصائص اليد العاملة من جهة، ومتطلبات الاقتصاد الحديث من جهة أخرى. ويظهر هذا الخلل بشكل خاص عندما تتغير طبيعة الإنتاج بفعل التطور التكنولوجي وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى اختفاء وظائف قديمة وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات مختلفة لا يمتلكها جزء من القوى العاملة. (Phelps, (1972))

ومن هذا المنظور، لا تُفهم البطالة الهيكلية كحالة نقص مؤقت في فرص العمل، بل كتحول عميق في بنية سوق العمل نفسه، حيث يصبح عدم التوافق بين العرض والطلب على المهارات هو العامل الأساسي في إنتاج البطالة. وهذا ما يجعلها أكثر استدامة وتعقيداً مقارنة بباقي أنواع البطالة، لأنها لا ترتبط بالدورة الاقتصادية فقط، بل بالتغيرات التقنية والتنظيمية طويلة المدى داخل الاقتصاد. (Becker, (1964))

كما أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاعتماد المتزايد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي ساهم في تسريع وتيرة هذا النوع من البطالة، إذ أصبحت العديد من الوظائف التقليدية مهددة بالاختفاء أو التقليل، في مقابل ارتفاع الطلب على مهارات تقنية ومعرفية متقدمة. هذا التحول يعكس إعادة تشكيل عميقة في طبيعة العمل ذاته، حيث لم يعد قائماً على الجهد البدني فقط، بل على المعرفة والتخصص والابتكار. (Castells, (2010))

وفي هذا المضمار تؤكد المقاربة السوسيو-اقتصادية أن البطالة الهيكلية تعكس أيضاً اختلالات في منظومة التعليم والتكوين المهني، حيث لا يواكب النظام التعليمي دائماً التحولات السريعة في سوق العمل، مما يؤدي إلى

إنتاج فائض من الخريجين في تخصصات لا تتماشى مع حاجات الاقتصاد. هذا الوضع يعمّق الفجوة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل، ويجعل البطالة الهيكلية ظاهرة مستمرة ومتجددة. (Giddens, (2006)

ومن الناحية الاجتماعية، فإن هذا النوع من البطالة لا يقتصر أثره على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الوضع الاجتماعي للأفراد داخل الأسرة والمجتمع، حيث يؤدي فقدان فرص العمل المناسبة إلى تراجع الاندماج الاجتماعي، وضعف الاستقرار الأسري، وارتفاع مستويات الإحباط الاجتماعي، مما يجعلها عاملاً مهماً في فهم ديناميكيات التفكك الاجتماعي. (Jahoda, (1982)

وبذلك، فإن البطالة الهيكلية تمثل انعكاساً مباشراً للتحويلات العميقة في سوق العمل الحديث، وهي تعبير عن انتقال المجتمع نحو أنماط إنتاج جديدة تتطلب إعادة تأهيل مستمرة للموارد البشرية، بما يضمن الحد من الفجوة بين التطور الاقتصادي والاستعداد الاجتماعي لمواكبته.

4. البطالة الدورية وتقلبات الاقتصاد:

تُعد البطالة الدورية من الأنماط التقليدية-المتجددة للبطالة، وترتبط ارتباطاً مباشراً بتقلبات النشاط الاقتصادي العام، حيث ترتفع معدلاتها خلال فترات الركود الاقتصادي وتنخفض في فترات الانتعاش والنمو. ويُفهم هذا النوع من البطالة باعتباره انعكاساً لحالة عدم الاستقرار في الدورة الاقتصادية، وليس نتيجة خلل دائم في بنية سوق العمل، بل نتيجة انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يدفع المؤسسات إلى تقليص الإنتاج وتقليص عدد العمال. (Keynes, (1936)

ومن منظور الاقتصاد الكلي، ترتبط البطالة الدورية ارتباطاً وثيقاً بمستوى الإنفاق والاستثمار والاستهلاك داخل الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي تراجع الطلب إلى انخفاض النشاط الإنتاجي، وبالتالي تسريح العمال أو تجميد التوظيف. وفي المقابل، يؤدي الانتعاش الاقتصادي إلى إعادة امتصاص جزء من اليد العاملة العاطلة، مما يجعل هذا النوع من البطالة ذا طابع متغير وغير مستقر. (Giddens, (2006)

وتُبرز المقاربة السوسيو-اقتصادية أن البطالة الدورية لا تقتصر على كونها ظاهرة اقتصادية محضة، بل تحمل انعكاسات اجتماعية مباشرة، إذ تؤدي فترات الركود إلى زيادة الضغط على الأسر نتيجة انخفاض الدخل أو فقدانه، مما ينعكس على مستوى الاستقرار الأسري ويزيد من حدة التوترات الداخلية. كما أن استمرار الركود لفترات طويلة قد يؤدي إلى تحولات سلوكية واجتماعية داخل الأسرة، مثل تقليص الاستهلاك أو إعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين أفرادها. (Becker, (1964)

من جهة أخرى، تؤثر البطالة الدورية على مستوى الثقة الاجتماعية والاستقرار العام، حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية المتكررة إلى تراجع الشعور بالأمان الاقتصادي، وزيادة الإحساس بعدم اليقين بشأن المستقبل المهني

للأفراد. هذا الوضع ينعكس بدوره على التماسك الاجتماعي، ويؤدي إلى ضعف المشاركة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع. (Durkheim, (1897))

كما أن تكرار الدورات الاقتصادية بين الركود والانتعاش يجعل من البطالة الدورية ظاهرة شبه هيكلية في بعض السياقات المعاصرة، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على القطاعات المتقلبة مثل الصناعة التقليدية أو الأسواق المالية. وهو ما يجعل تأثيرها الاجتماعي أكثر عمقاً، لأنها تمس استقرار الأسرة بشكل متكرر وليس بشكل عرضي فقط. (Castells, (2010))

وبناءً على ذلك، فإن البطالة الدورية تمثل مرآة لتقلبات الاقتصاد الكلي، لكنها في الوقت نفسه تحمل آثاراً اجتماعية عميقة، تجعل من فهمها ضرورة أساسية لتحليل استقرار الأسرة وتماسك المجتمع في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة.

5. البطالة والضغط الاقتصادي على الأسرة:

تشكل البطالة أحد أهم مصادر الضغط الاقتصادي داخل الأسرة، إذ يؤدي فقدان مصدر الدخل الأساسي أو تراجعها إلى اختلال التوازن المالي للأسرة، بما ينعكس مباشرة على قدرتها في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والصحة والتعليم. وفي هذا السياق، لا تُفهم البطالة فقط كغياب للعمل، بل كعامل مباشر لإعادة تشكيل شروط العيش داخل الأسرة، بما يفرض عليها التكيف مع وضع اقتصادي أقل استقراراً وأكثر هشاشة. (Becker, (1964)).

ومن منظور سوسيواقتصادي، فإن العلاقة بين البطالة والضغط الاقتصادي علاقة سببية متبادلة، حيث يؤدي تدهور الوضع المهني للفرد إلى تراجع مستوى الدخل، وهو ما يخلق حالة من الضغط المعيشي المستمر داخل الأسرة. هذا الضغط لا يبقى محصوراً في الجانب المادي فقط، بل يمتد إلى تغيير أنماط الاستهلاك، وتقليص النفقات، وإعادة ترتيب الأولويات الحياتية للأسرة، بما يعكس تحولاً في نمط الحياة الاجتماعي. (Giddens, (2006)).

كما أن هذا الوضع يؤدي إلى زيادة هشاشة الأسرة أمام الأزمات، إذ تصبح أكثر عرضة للاضطرابات المالية، خاصة في غياب مصادر دخل بديلة أو دعم اجتماعي كافٍ. وفي كثير من الحالات، تضطر الأسرة إلى اللجوء إلى استراتيجيات تكيف مثل الاعتماد على العمل غير الرسمي أو المساعدات العائلية أو تقليص الإنفاق بشكل كبير، وهو ما يعكس مرونة نسبية لكنها غير مستدامة. (Coleman, (1988))

وتؤكد المقاربة السوسيولوجية أن الضغط الاقتصادي الناتج عن البطالة لا يقتصر على البنية المادية للأسرة، بل يمتد إلى العلاقات الاجتماعية داخلها، حيث يؤدي الشعور بالعجز المالي إلى زيادة التوتر بين أفراد الأسرة، وتراجع

جودة التواصل، وارتفاع احتمالات الصراع حول الموارد المحدودة. وهذا ما يجعل البعد الاقتصادي عاملاً مؤثراً في استقرار العلاقات الأسرية وليس مجرد متغير خارجي. (Jahoda, (1982)

كما أن استمرار الضغط الاقتصادي لفترات طويلة قد يؤدي إلى إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة، حيث يفرض على بعض الأفراد، مثل الزوجة أو الأبناء الكبار، الدخول إلى سوق العمل لتعويض غياب الدخل الأساسي، مما يغير البنية التقليدية لتوزيع الأدوار الاقتصادية داخل الأسرة. (Parsons, (1955)

وبذلك، يمكن القول إن البطالة تمثل أحد أهم العوامل المولدة للضغط الاقتصادي داخل الأسرة، وأن آثارها تتجاوز الجانب المالي لتشمل الأبعاد الاجتماعية والعلائقية، مما يجعلها عنصراً حاسماً في فهم ديناميكيات الاستقرار الأسري في المجتمعات المعاصرة.

6. انعكاسات البطالة على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي:

تُعد البطالة من أخطر الظواهر السوسيو-اقتصادية التي تمس البنية الداخلية للأسرة، إذ لا تقتصر آثارها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للعلاقات الأسرية. فغياب الدخل المستقر يؤدي إلى اضطراب في وظائف الأسرة الأساسية، وعلى رأسها الوظيفة الاقتصادية والتربوية والحماية الاجتماعية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للهشاشة وعدم الاستقرار. (Becker, (1991); Sen, (1999)

من الناحية السوسيولوجية، تؤدي البطالة إلى إضعاف موقع المعيل داخل الأسرة، وهو ما ينعكس على توازن السلطة داخلها، ويؤدي في كثير من الحالات إلى توتر العلاقات بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء. كما أن فقدان الدور الإنتاجي للفرد العاقل قد يولد لديه إحساساً بالإقصاء الاجتماعي وفقدان المكانة، مما ينعكس سلباً على تفاعلاته داخل الوسط الأسري. (Wilson, (1996)

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن البطالة المزمنة ترتبط بارتفاع معدلات التفكك الأسري، سواء من خلال زيادة حالات الطلاق أو تراجع جودة العلاقات الأسرية، نتيجة الضغط النفسي والاقتصادي المستمر. كما تؤثر البطالة على التنشئة الاجتماعية للأطفال، حيث قد يؤدي ضعف الاستقرار الاقتصادي إلى انخفاض مستوى الرعاية والتعليم والصحة النفسية داخل الأسرة. (Esping-Andersen, (2002)

ومن جهة أخرى، يبرز البعد السوسيولوجي الثقافي للبطالة من خلال تأثيرها على منظومة القيم داخل الأسرة، حيث قد تنتشر قيم الإحباط وفقدان الأمل أو الاعتماد على الغير، مقابل تراجع قيم العمل والاجتهاد والاعتماد على الذات. كما أن استمرار البطالة قد يعيد تشكيل أنماط التضامن الأسري، حيث تلجأ بعض الأسر إلى شبكات الدعم العائلي أو غير الرسمي لتعويض غياب الدخل المستقر. (Standing, (2011)

وبناءً عليه، فإن البطالة لا تُعد مجرد خلل في سوق العمل، بل هي ظاهرة بنيوية تؤثر في تماسك الأسرة واستقرارها الاجتماعي، من خلال إعادة تشكيل الأدوار والعلاقات داخلها، وإضعاف قدرتها على أداء وظائفها الأساسية

في التنشئة والحماية الاجتماعية.

7. البطالة وتفكك الأدوار داخل الأسرة وإعادة توزيع السلطة:

تُسهّم البطالة في إعادة تشكيل البنية الداخلية للأسرة من خلال إحداث خلل في توزيع الأدوار التقليدية بين أفرادها، خاصة فيما يتعلق بدور المعيل الاقتصادي. ففي النموذج الأسري التقليدي، يقوم الأب أو رب الأسرة بدور المحور الاقتصادي الذي يضمن الاستقرار المادي ويؤسس لسلطة رمزية داخل الأسرة. غير أن فقدان هذا الدور بفعل البطالة يؤدي إلى اهتزاز هذه السلطة، وإعادة التفاوض حول مواقع النفوذ داخل النسق الأسري (Parsons, 1955).

ومن الناحية السوسيولوجية، يمكن فهم هذا التحول باعتباره انتقالاً من نموذج السلطة الهرمية إلى نموذج أكثر سيولة، حيث قد تتقدم أدوار أخرى داخل الأسرة، مثل دور الأم أو حتى الأبناء في بعض الحالات، خاصة إذا كانوا يمارسون أنشطة اقتصادية غير رسمية. هذا التحول لا يحدث بشكل سلس، بل غالباً ما يرافقه توتر وصراع خفي حول الشرعية الرمزية والاقتصادية داخل الأسرة. (Beck & Beck-Gernsheim, 2002)

كما أن البطالة تؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ"تآكل الدور الاجتماعي" للفرد داخل الأسرة، حيث لا يُقاس حضوره فقط بالمكانة العاطفية، بل أيضاً بقدرته على الإسهام الاقتصادي. هذا التغير ينعكس على التفاعلات اليومية، ويؤثر على صورة الذات لدى الفرد العاطل، مما قد يؤدي إلى الانسحاب الاجتماعي أو التوترات النفسية التي تنعكس بدورها على العلاقات الأسرية. (Jahoda, 1982)

ومن جهة أخرى، تؤدي البطالة إلى إعادة توزيع المسؤوليات داخل الأسرة، حيث قد يضطر أفراد آخرون إلى تحمل أعباء إضافية لتعويض غياب الدخل المستقر، وهو ما قد يخلق نوعاً من عدم التوازن في الأدوار الوظيفية. هذا الوضع قد يعزز التضامن الأسري في بعض الحالات، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى الصراع في حالات أخرى، خاصة عندما تكون الموارد محدودة. (Sen, 1999)

وبناءً على ذلك، فإن البطالة لا تؤثر فقط في الجانب الاقتصادي للأسرة، بل تمتد لتعيد تشكيل بنيتها السلطوية ووظائفها الداخلية، بما يعكس طبيعة العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي داخل النسق الأسري.

8. البطالة والانعكاسات النفسية والاجتماعية على تماسك الأسرة:

تُعد الانعكاسات النفسية للبطالة من أكثر الأبعاد تأثيراً على استقرار الأسرة، إذ لا يقتصر أثر فقدان العمل على الجانب المادي فقط، بل يمتد إلى البنية النفسية للفرد، بما ينعكس مباشرة على جودة العلاقات الأسرية. فالعاطل عن العمل غالباً ما يمر بحالة من التوتر والقلق وفقدان الشعور بالجدوى، وهي عوامل تؤثر على قدرته على التفاعل الإيجابي داخل الأسرة. (Jahoda, 1982)

من منظور سوسيولوجي-نفسى، تُعتبر البطالة مصدراً لفقدان الدور الاجتماعي، حيث أن العمل لا يُعد فقط وسيلة للرزق، بل هو أيضاً مصدر للهوية والانتماء الاجتماعي. وعند غيابه، يشعر الفرد بتراجع مكانته داخل الأسرة والمجتمع، مما قد يؤدي إلى الانسحاب العاطفي أو السلوكي، أو في بعض الحالات إلى السلوك العدواني نتيجة الضغط النفسي المتراكم. (Fryer, (1986))

كما تؤثر البطالة على العلاقات الزوجية بشكل مباشر، حيث قد تنشأ توترات ناتجة عن الضغوط الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي، وهو ما يضعف منسوب التفاهم والتكامل بين الزوجين. وفي بعض الحالات، قد يؤدي ذلك إلى تزايد احتمالات التفكك الأسري أو الطلاق، خاصة عندما تتراكم الأزمات الاقتصادية مع غياب الدعم الاجتماعي. (McKee-Ryan et al., (2005))

أما على مستوى الأطفال، فإن البطالة داخل الأسرة قد تؤثر على جودة التنشئة الاجتماعية، من خلال تقليص فرص التعليم والرعاية النفسية السليمة، إضافة إلى احتمال انتقال مشاعر القلق والإحباط من الوالدين إلى الأبناء عبر ما يُعرف بالعدوى العاطفية داخل النسق الأسري. (Conger & Elder, (1994))

ومن جهة أخرى، قد تؤدي البطالة إلى إعادة تشكيل أنماط التفاعل داخل الأسرة، حيث تظهر أشكال جديدة من التكيف مثل الاعتماد المتبادل أو التضامن القسري، لكنها غالباً ما تكون هشّة وقابلة للانحيار تحت ضغط الأزمات المستمرة. وهذا ما يجعل البطالة عاملاً بنيوياً في إضعاف التماسك الأسري على المدى المتوسط والطويل.

وبناءً على ذلك، فإن البطالة تُعد عاملاً مركباً يمس الأبعاد النفسية والاجتماعية للأسرة في آن واحد، حيث تعيد تشكيل العلاقات الداخلية وتؤثر على توازنها، بما ينعكس سلباً على استقرارها ووظيفتها الاجتماعية الأساسية.

9. البطالة والتنشئة الاجتماعية للأبناء داخل الأسرة:

تؤثر البطالة بشكل مباشر على جودة عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، باعتبار أن الاستقرار الاقتصادي يُعد شرطاً أساسياً لخلق بيئة تربية سليمة. فعندما يعاني أحد الوالدين أو كلاهما من البطالة، فإن ذلك ينعكس على قدرة الأسرة على توفير الاحتياجات الأساسية المادية والنفسية، مما يحدّ من فاعليتها في أداء دورها التربوي والاجتماعي. (Bronfenbrenner, (1979))

من الناحية السوسيولوجية، تُضعف البطالة من قدرة الأسرة على أداء وظيفة الضبط الاجتماعي، حيث تصبح أكثر عرضة للضغوط اليومية المرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية، مما يقلل من الوقت والاهتمام المخصصين لمتابعة الأبناء تربوياً وتعليمياً. هذا الوضع قد يؤدي إلى ضعف التحصيل الدراسي أو الانحراف السلوكي في بعض الحالات، نتيجة غياب الرقابة الأسرية الفعالة. (Coleman, (1988))

كما أن البطالة تساهم في إعادة إنتاج أنماط من اللامساواة الاجتماعية داخل الأسرة، حيث تتفاوت فرص الأبناء في الحصول على تعليم جيد أو رعاية صحية مناسبة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة. وهذا ما يعمق الفوارق الاجتماعية على المدى البعيد، ويعيد إنتاج الهشاشة الاجتماعية عبر الأجيال. (Bourdieu, (1986))

ومن جهة أخرى، قد تؤدي البطالة إلى خلق مناخ نفسي غير مستقر داخل الأسرة، يتميز بالتوتر والقلق وانخفاض مستوى التفاعل الإيجابي بين أفرادها. هذا المناخ ينعكس بشكل مباشر على الأطفال، الذين يكتسبون أنماطاً سلوكية وقيمية قد تتسم بالإحباط أو ضعف الطموح، نتيجة النمذجة الاجتماعية داخل البيئة الأسرية (Bandura, (1977)).

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الأطفال الذين ينشؤون في أسر تعاني من البطالة المزمنة يكونون أكثر عرضة لتبني تصورات سلبية حول العمل والمستقبل، مما قد يؤثر على اندماجهم الاجتماعي والمهني لاحقاً. وبالتالي، فإن البطالة لا تؤثر فقط على الجيل الحاضر، بل تمتد آثارها إلى إعادة تشكيل مسارات التنشئة للأجيال القادمة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البطالة تُعد عاملاً بنيوياً يؤثر في وظيفة التنشئة الاجتماعية للأسرة، من خلال إضعاف قدرتها على نقل القيم الإيجابية وتوفير بيئة مستقرة لنمو الأبناء، مما ينعكس على تماسك المجتمع ككل على المدى الطويل.

10. البطالة والتحويلات في التضامن الأسري وأنماط الدعم الاجتماعي

تؤدي البطالة إلى إعادة تشكيل أنماط التضامن داخل الأسرة، حيث تصبح العلاقات الأسرية أكثر اعتماداً على آليات الدعم الداخلي والتكافل غير الرسمي لتعويض غياب الدخل المستقر. ففي السياقات التي تتزايد فيها معدلات البطالة، تميل الأسر إلى تطوير استراتيجيات بقاء جماعية تقوم على تقاسم الموارد المحدودة وإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية بين أفرادها. (Esping-Andersen, (2002))

من منظور سوسيولوجي، يُفهم التضامن الأسري باعتباره آلية اجتماعية لضبط التوازن الداخلي للأسرة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. غير أن البطالة المزمنة قد تُضعف هذا التضامن، عندما تتحول الضغوط الاقتصادية إلى مصدر دائم للتوتر والصراع، بدل أن تكون عاملاً لتعزيز التماسك. وهذا ما يجعل استمرارية التضامن مرتبطة بقدرة الأسرة على التكيف مع محدودية الموارد. (Durkheim, (1893))

كما تساهم البطالة في توسع الاعتماد على شبكات الدعم الاجتماعي الخارجية، مثل الأقارب الممتدين أو الجيران أو حتى المؤسسات الخيرية، وهو ما يعكس انتقال جزء من وظائف الحماية الاجتماعية من الأسرة إلى محيطها الاجتماعي الأوسع. هذا التحول يدل على تراجع جزئي في قدرة الأسرة الحديثة على الاكتفاء الذاتي في مواجهة الأزمات. (Putnam, (2000))

ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي البطالة إلى إعادة إنتاج أشكال جديدة من التضامن القسري داخل الأسرة، حيث يضطر الأفراد إلى التكيف مع الوضع الاقتصادي الصعب عبر تقليص الاستهلاك وإعادة ترتيب الأولويات الحياتية. غير أن هذا النوع من التضامن قد يكون هشاً وقابلاً للتفكك في حال استمرار الأزمة لفترات طويلة (Sen, (1999)).

كما أن تأثير البطالة لا يقتصر على البنية الداخلية للأسرة، بل يمتد إلى علاقاتها الخارجية، حيث قد يؤدي الوضع الاقتصادي الصعب إلى انكماش دائرة العلاقات الاجتماعية للأسرة، نتيجة العجز عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو الحفاظ على الروابط التقليدية مع المحيط الاجتماعي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البطالة تعيد تشكيل أنماط التضامن الأسري من خلال دفعها نحو مزيد من الاعتماد الداخلي أو نحو الانفتاح على شبكات دعم خارجية، إلا أن استمرارية هذا التضامن تبقى رهينة بمدى قدرة الأسرة على التكيف مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

11. البطالة وإعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية داخل الأسرة:

تعد البطالة أحد أهم العوامل البنوية التي تسهم في إعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية داخل الأسرة، حيث لا يقتصر أثرها على الوضع الاقتصادي الآني، بل يمتد ليؤثر في المسارات الاجتماعية المستقبلية لأفرادها. فغياب الاستقرار المهني والدخل المستمر يؤدي إلى تراكم أشكال متعددة من الضعف الاجتماعي، مثل ضعف الاندماج، وتراجع الفرص التعليمية، وتقييد الحراك الاجتماعي. (Becker, (1991); Sen, (1999)).

من منظور سوسيولوجي، تُفهم الهشاشة الاجتماعية باعتبارها حالة من عدم الاستقرار النسبي في الموارد والفرص، تجعل الأسرة أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية. وعندما تتفاقم البطالة، تتحول هذه الهشاشة من وضع ظرفي إلى حالة شبه دائمة، مما يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع عبر الزمن (Bourdieu, (1986)).

كما أن البطالة تؤثر على رأس المال الاجتماعي للأسرة، حيث يؤدي تراجع الوضع الاقتصادي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية وتقلص شبكات الدعم، وهو ما يحد من قدرة الأسرة على مواجهة الأزمات المستقبلية. هذا الانكماش في العلاقات الاجتماعية يعمق العزلة الاجتماعية ويزيد من هشاشة الأسرة أمام التغيرات الخارجية (Putnam, (2000)).

ومن جهة أخرى، فإن استمرار البطالة قد يؤدي إلى انتقال الهشاشة من جيل إلى آخر، حيث ينشأ الأبناء في بيئة محدودة الموارد والفرص، مما يؤثر على تطلعاتهم التعليمية والمهنية، ويعيد إنتاج نفس الوضع الاجتماعي في المستقبل. هذه الدينامية تعكس ما يمكن تسميته بـ"توريث الهشاشة الاجتماعية" داخل النسق الأسري. (Coleman, (1988)).

كما أن البطالة تضعف قدرة الأسرة على الاستثمار في رأس المال البشري لأفرادها، سواء من خلال التعليم أو التدريب أو الرعاية الصحية، مما يحد من فرص تحسين الوضع الاجتماعي على المدى البعيد. هذا الوضع يعزز منطق إعادة إنتاج اللامساواة بدل تقليصها داخل المجتمع.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن البطالة لا تُنتج فقط أوضاعاً اجتماعية صعبة آنية، بل تساهم أيضاً في إعادة إنتاج الهشاشة الاجتماعية داخل الأسرة، بما يجعلها حلقة مركزية في استمرارية الفوارق الاجتماعية عبر الأجيال.

12. البطالة وسياسات الحماية الاجتماعية ودورها في دعم استقرار الأسرة:

تلعب سياسات الحماية الاجتماعية دوراً محورياً في التخفيف من الآثار السوسيو-اقتصادية للبطالة على الأسرة، من خلال توفير آليات دعم مادي ومعنوي تساهم في الحد من حدة الضغوط الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. فالدول الحديثة، في إطار تدخلها الاجتماعي، تعتمد على منظومات الحماية الاجتماعية كأداة لضبط التوازنات الاجتماعية والحد من آثار المخاطر المرتبطة بسوق العمل. (Esping-Andersen, (1990))

من الناحية السوسيولوجية، يمكن النظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها آلية لإعادة توزيع الموارد داخل المجتمع، بما يضمن الحد من تفاقم الفوارق الاجتماعية الناتجة عن البطالة. إذ تساهم هذه السياسات في دعم الأسر المتضررة عبر إعانات البطالة، والتأمينات الاجتماعية، وبرامج الإدماج المهني، مما يخفف من حدة التوتر داخل النسق الأسري. (Barr, (2012))

كما أن فعالية هذه السياسات تنعكس بشكل مباشر على تماسك الأسرة، حيث أن وجود دعم مؤسسي خارجي يقلل من الضغوط النفسية والاقتصادية على أفرادها، ويساهم في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الوظيفي والعائلي داخلها. وفي المقابل، فإن ضعف هذه السياسات أو محدوديتها قد يؤدي إلى تفاقم هشاشة الأسرة وزيادة احتمالات التفكك الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، لا تقتصر الحماية الاجتماعية على البعد المالي فقط، بل تشمل أيضاً برامج التكوين وإعادة الإدماج المهني، التي تهدف إلى إعادة إدماج العاطلين في سوق العمل، وهو ما يعزز استقلالية الأسرة على المدى المتوسط والطويل، ويقلل من اعتمادها على الدعم الخارجي المستمر.

كما أن هذه السياسات تساهم في إعادة بناء الثقة الاجتماعية داخل المجتمع، من خلال تقليل الشعور بالإقصاء والتهميش الذي قد يصاحب البطالة، مما ينعكس إيجاباً على العلاقات داخل الأسرة ويعزز من قدرتها على التكيف مع الأزمات الاقتصادية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن سياسات الحماية الاجتماعية تمثل عنصراً أساسياً في دعم استقرار الأسرة في ظل البطالة، حيث تعمل كآلية موازنة بين الضغوط الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية للأسرة، بما يضمن الحفاظ على

تماسكها وتقليل آثار الهشاشة الاجتماعية الناتجة عن فقدان العمل.

13. البطالة وإشكالية القيم والعمل داخل النسق الأسري:

تُحدث البطالة تحولات عميقة في النسق القيمي داخل الأسرة، خاصة فيما يتعلق بالقيم المرتبطة بالعمل والاجتهاد والاستقلالية. فغياب العمل لفترات طويلة لا يؤثر فقط على الوضع الاقتصادي للفرد، بل يعيد تشكيل تمثلاته حول قيمة العمل ذاته، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى تراجع الدافعية المهنية وضعف الإحساس بأهمية الانخراط في النشاط الاقتصادي. (Wilson, 1996)

من منظور سوسيولوجي، يُعتبر العمل أحد أهم مصادر إنتاج المعنى الاجتماعي للفرد، حيث يمنحه هوية ومكانة داخل المجتمع والأسرة. وعندما يفقد الفرد هذا المصدر، يحدث نوع من "الفراغ القيمي" الذي قد ينعكس على سلوكياته اليومية داخل الأسرة، من خلال الانسحاب أو الإحباط أو إعادة تعريف الذات بشكل سلبى (Jahoda, 1982).

كما تؤثر البطالة على عملية التنشئة القيمية داخل الأسرة، إذ قد يكتسب الأبناء، في بيئات تعاني من بطالة مزمنة، تصورات أقل إيجابية حول العمل والنجاح المهني، خاصة إذا ارتبطت البطالة بالإقصاء الاجتماعي أو الفقر المستمر. وهذا ما يضعف انتقال قيم الطموح والاعتماد على الذات بين الأجيال. (Bandura, 1977)

ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤدي البطالة إلى ظهور أنماط قيمية بديلة داخل الأسرة، مثل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي أو استراتيجيات البقاء غير التقليدية، وهو ما يعكس مرونة تكيفية، لكنه قد يساهم في إعادة تشكيل مفهوم "العمل المشروع" داخل النسق القيمي للأسرة.

كما أن استمرار البطالة قد يعمق التوتر بين القيم التقليدية والقيم الحديثة، حيث تصطدم قيم الاستقرار الوظيفي والانضباط المهني مع واقع هشاشة سوق العمل وصعوبة الاندماج فيه، مما يخلق حالة من عدم التوازن القيمي داخل الأسرة. (Bauman, 2001)

وبناءً على ذلك، فإن البطالة لا تُعد فقط ظاهرة اقتصادية، بل هي أيضاً عامل لإعادة تشكيل النسق القيمي داخل الأسرة، من خلال التأثير في تمثلات العمل والمعنى الاجتماعي للنجاح والاستقرار، بما ينعكس على التنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة.

14. البطالة واستراتيجيات التكيف الأسري في ظل الأزمات الاقتصادية:

في مواجهة البطالة، لا تبقى الأسرة في وضعية سلبية فقط، بل تتجه إلى تطوير استراتيجيات تكيف متعددة تهدف إلى تقليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلي. وتُفهم هذه الاستراتيجيات سوسيولوجياً باعتبارها أشكالاً من "التكيف البنيوي" الذي تقوم به الأسر للحفاظ على تماسكها في سياق الضغوط الخارجية. (Merton, 1968)

من بين أبرز هذه الاستراتيجيات، إعادة تنظيم الموارد داخل الأسرة، من خلال تقليص الاستهلاك وتغيير أنماط الإنفاق، وإعطاء الأولوية للحاجات الأساسية على حساب الكماليات. هذا النوع من التكيف يعكس قدرة الأسرة على إعادة ترتيب أولوياتها وفقاً للموارد المتاحة، بما يسمح لها بالاستمرار رغم محدودية الدخل (Sen, 1999).

كما تلجأ بعض الأسر إلى تنويع مصادر الدخل عبر الاقتصاد غير الرسمي أو العمل الجزئي أو المؤقت، وهو ما يعكس تحولاً في مفهوم العمل نفسه داخل النسق الأسري، حيث يصبح أكثر مرونة وأقل استقراراً، لكنه يؤدي وظيفة بقاء أساسية في ظل غياب فرص العمل الرسمية (Castells, 2010). ومن جهة أخرى، تلعب شبكات التضامن الاجتماعي، خاصة العائلة الممتدة والأقارب، دوراً مهماً في دعم الأسر المتضررة من البطالة، سواء عبر المساعدة المالية المباشرة أو الدعم العيني أو حتى الدعم النفسي. هذا الشكل من التكيف يعكس استمرار أهمية الروابط الاجتماعية التقليدية رغم التحولات الحديثة (Putnam, 2000).

كما يمكن أن تعتمد بعض الأسر على استراتيجيات نفسية واجتماعية، مثل إعادة تعريف الوضع الاقتصادي بطريقة أقل سلبية، أو تعزيز الروابط العاطفية بين أفرادها لتعويض الضغط المادي. غير أن فعالية هذه الاستراتيجيات تبقى مرتبطة بمدة استمرار البطالة وحدتها.

وبناءً على ذلك، فإن استراتيجيات التكيف الأسري مع البطالة تعكس قدرة الأسرة على المرونة وإعادة التنظيم الداخلي، لكنها في الوقت نفسه تبقى حلولاً جزئية لا تعالج جذور المشكلة، مما يجعلها مرتبطة بمدى فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

15. العمل المنزلي كآلية أسرية لمواجهة أزمة البطالة:

يُعدّ العمل المنزلي أحد أبرز آليات التكيف غير الرسمية التي تلجأ إليها الأسرة في مواجهة أزمة البطالة، حيث يتحول الفضاء الأسري إلى مجال لإنتاج أنشطة اقتصادية صغيرة أو شبه اقتصادية تساهم في تخفيف الضغط المالي وتعويض غياب الدخل المستقر. ويأخذ هذا العمل أشكالاً متعددة مثل الطبخ المنزلي للبيع، الخياطة، الحرف التقليدية، أو تقديم خدمات بسيطة داخل الحي، وهو ما يعكس قدرة الأسرة على تحويل مواردها الداخلية إلى مصدر للبقاء الاقتصادي (Standing, 2011).

من الناحية السوسيولوجية، يمكن فهم العمل المنزلي كامتداد لوظيفة الاقتصاد غير الرسمي داخل الأسرة، حيث يتم دمج الأدوار الإنتاجية داخل المجال الخاص بدل المجال العمومي. هذا التحول يعيد تشكيل الحدود بين "الخاص" و"العام"، ويجعل من الأسرة وحدة إنتاجية مصغرة في ظل تراجع فرص العمل في السوق الرسمي (Castells, 2010).

كما يساهم العمل المنزلي في إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، حيث قد تشارك النساء بشكل أكبر في الأنشطة الإنتاجية المنزلية، مما يعزز مساهمتهن الاقتصادية داخل النسق الأسري، ويعيد صياغة بعض العلاقات التقليدية القائمة على الفصل الصارم بين الأدوار الجندرية. غير أن هذا التحول قد يرافقه أحياناً ضغط إضافي على المرأة نتيجة تراكم الأدوار الإنتاجية والتربوية داخل المجال نفسه. (Beck & Beck-Gernsheim, (2002))

ومن جهة أخرى، يؤدي العمل المنزلي إلى تعزيز نوع من “الاقتصاد الأسري التضامني”، حيث تشارك الأسرة في إنتاج الدخل ولو بشكل محدود، مما يخفف جزئياً من آثار البطالة ويعزز التماسك الداخلي. إلا أن هذا النوع من الاقتصاد يظل هشاً وغير مستقر، لأنه يعتمد على موارد محدودة وأسواق محلية ضيقة.

كما أن انتشار العمل المنزلي يعكس قدرة الأسرة على الابتكار الاجتماعي في مواجهة الأزمات، لكنه في الوقت نفسه قد يشير إلى ضعف إدماجها في الاقتصاد الرسمي، مما يكرس نوعاً من الهشاشة البنوية إذا استمر لفترات طويلة دون حلول مؤسسية. (Sen, (1999))

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العمل المنزلي يمثل آلية تكيف أساسية تعتمد عليها الأسرة لمواجهة البطالة، حيث يجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الأسري، رغم كونه لا يشكل بديلاً دائماً عن فرص العمل النظامية.

■ خاتمة:

يتبين من خلال تحليل إشكالية البطالة وانعكاساتها على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي أن هذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في بعدها الاقتصادي فقط، بل هي ظاهرة سوسيو-اقتصادية مركبة تمتد آثارها إلى البنية النفسية والعلاقات الاجتماعية والنسق القيمي داخل الأسرة. فقد أظهرت الدراسة أن البطالة تؤدي إلى إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة، وإضعاف السلطة التقليدية للمعيل، وإحداث تحولات في أنماط التفاعل والتواصل بين أفرادها.

كما أن استمرار البطالة يسهم في تفكك بعض آليات الضبط الاجتماعي، ويؤثر على جودة التنشئة الاجتماعية للأبناء، ويزيد من حدة الضغوط النفسية التي تنعكس سلباً على العلاقات الزوجية والأسرية. وفي المقابل، أظهرت الأسرة قدرة نسبية على التكيف من خلال استراتيجيات متعددة مثل التضامن الداخلي، والدعم الأسري الممتد، واللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي والعمل المنزلي، وهي آليات تعكس مرونتها في مواجهة الأزمات. غير أن هذه الآليات تبقى محدودة الفعالية في ظل استمرار البطالة البنوية وضعف إدماج الأفراد في سوق العمل الرسمي، مما يجعل استقرار الأسرة مرهوناً بمدى نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية.

وبناءً عليه، يمكن التأكيد على أن معالجة آثار البطالة على الأسرة تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الجزئية،

عنوان المقال: البطالة وانعكاساتها على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي	المؤلف: توفيق بن يمينة	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	الصفحة: 480 – 496
---	------------------------	----------------------------------	-------------------

نحو سياسات تنمية متكاملة تعزز فرص العمل وتدعم التماسك الاجتماعي، بما يضمن استقرار الأسرة بوصفها النواة الأساسية لبناء المجتمع واستمراريته.

■ قائمة المراجع:

1. Barr, N. (2012). **The economics of the welfare state**. Oxford University Press.
2. Bauman, Z. (2001). **The individualized society**. Polity Press.
3. Bandura, A. (1977). **Social learning theory**. Prentice Hall.
4. Beck, U. (2000). **What is globalization?** Polity Press.
5. Beck, U., & Beck-Gernsheim, E. (2002). **Individualization: Institutionalized individualism and its social and political consequences**. Sage.
6. Becker, G. S. (1964). **Human capital: A theoretical and empirical analysis**, University of Chicago Press.
7. Becker, G. S. (1991). **A treatise on the family**. Harvard University Press.
8. Bourdieu, P. (1986). **The forms of capital**. In J. Richardson (Ed.), **Handbook of theory and research for the sociology of education** (pp. 241–258). Greenwood.
9. Bronfenbrenner, U. (1979). **The ecology of human development**. Harvard University Press.
10. Castells, M. (2010). **The rise of the network society** (2nd ed.). Wiley-Blackwell.
11. Clingingsworth, P. (n.d.). [Works on structural unemployment and labor markets].
12. Coleman, J. S. (1988). **Social capital in the creation of human capital**. *American Journal of Sociology*, 94, S95–S120.
13. Conger, R. D., & Elder, G. H. (1994). **Families in troubled times**. Aldine de Gruyter.
14. Durkheim, É. (1893). **The division of labour in society**. Free Press.
15. Durkheim, É. (1897). **Suicide: A study in sociology**. Free Press.
16. Esping-Andersen, G. (1990). **The three worlds of welfare capitalism**. Princeton University Press.
17. Esping-Andersen, G. (2002). **Why we need a new welfare state**. Oxford University Press.
18. Fryer, D. (1986). Employment deprivation and personal agency during unemployment. *Social Behaviour*, 1(1), 3–23.
19. Giddens, A. (2006). **Sociology** (5th ed.). Polity Press.
20. Jahoda, M. (1982). **Employment and unemployment: A social-psychological analysis**. Cambridge University Press.
21. Keynes, J. M. (1936). **The general theory of employment, interest and money**. Macmillan.
22. Lipsey, R. G. (n.d.). **Economics**. Oxford University Press.
23. McKee-Ryan, F. M., Song, Z., Wanberg, C. R., & Kinicki, A. J. (2005). **Psychological and physical well-being during unemployment: A meta-analytic study**, *Journal of Applied Psychology*, 90(1), 53–76.
24. Merton, R. K. (1968). **Social theory and social structure**. Free Press.
25. Parsons, T. (1955). **Family, socialization and interaction process**. The Free Press.
26. Phelps, E. S. (1972). **Inflation policy and unemployment theory**. Norton.
27. Putnam, R. D. (2000). **Bowling alone: The collapse and revival of American community**. Simon & Schuster.
28. Sen, A. (1999). **Development as freedom**. Oxford University Press.
29. Standing, G. (2011). **The precariat: The new dangerous class**. Bloomsbury.
30. Wilson, W. J. (1996). **When work disappears: The world of the new urban poor**. Knopf.